العدم ويكون التاثير للوقف على خصوصية العدم الآخر تاثيرا اخر انتهى كلامه
اقول فيه نظر اما اولا فلانا نختار ان المعلول لم ينعدم بانعدام العلة الأولى
بل ان انعدام العلة الأولى وجدت علة ثانية واستمر وجود المعلول بهذا السبب قوله
وان لم ينعدم كان اصل الوجود حاصلا له قلنا ان اراد باصل الوجود الحاصل للمعلول في
الزمان السابق نختار ان العلة الثانية لا تفيده واستقلالها لا يقتضي ذلك وان اراد
باصل الوجود نفس الوجود اعم من ان يكون في الزمان السابق او غيره نختار انها تفيد
المعلول تحركه ولكن في الزمان الذي هو زمان وجود العلة التاثير قوله يلزم تحصيل
الحاصل قلنا ممنوع فان وجود المعلول في زمان وجود العلة الثانية الذي هو اثر
العلة الثانية غير الوجود في الزمان السابق الذي هو اثر العلة الأولى لا يقال فعلى هذا
يكون فايدة العلة الثانية وجود المعلول في الزمان الثاني بل استمرار وجوده والمعنى
للبقاء الا هذا فالعلة الثانية يفيد بقاء وجود المعلول الحاصل بالعلة الاولى فلم يكن
مستقلة لأنا نقول العلة الثانية تفيد نفس الوجود من غير اشتراط ان يكون في الزمان
الثاني او الأول لكن لما وجدت العلة الثانية في ان انعدام العلة الأولى بحيث لم يخلل
بين زماني وجودي العلتين زمان آخر لزم استمرار وجود المعلول وصار باقيا وذلك
لا ينافي استقلال العلة واما ثانيا فلانا نقول يجوز ان يكون لمعلول واحد علتان تفيد
احديما اصل الوجود وفي آن انعدامه يوجد علة اخرى تفيد بقاء الوجود الحاصل بالعلة
الأولى قوله يلزم ان لا يكون العلة الأخرى مستقلة قلنا لأنها كونها مستقلة اذا لم
ان يثبت جواز بقاء المعلول بعد انعدام علته باي وجه واما ثالثا فلان هذا الدليل
مبني على امتناع اعادة المعدوم وذلك لم يثبت ما ادعيناه كما عرفت لكنه لو قال يدل
قوله ان انعدام المعلول بانعدام الأولى ثم وجد بايجاد الثانية لزم اعاده المعدوم ان

انعدم بانعدام الأولى ثبت ما ادعينا سقط عنه هذا الاعتراض واما رابعا فلان قوله اذا
توقف تاثيره على احدهما لا بعينه لم يكن خصوص شئ منهما شرطا فلا تعدد في الشرط وان
توقف تاثيره على احدهما بخصوصية زال بزواله ويكون التاثير للمشروط بخصوصية
الآخر تاثيرا اخر ولو تم لدل على استحالة ان يكون لواحد شخصي علتان مستقلتان مطلقا
وقد سبق انه لا استحالة في ان يكون لواحد شخصي علتان على سبيل البدل لم تمتنع الاجتماع
بان يكون كل واحد منهما بحيث لو وجدت هي بتلك الوجود ذلك المعلول الشخصي فانا نقول
وجود المعلول اما ان يتوقف على احديما لا بعينها فلا يكون خصوص شئ منهما علة فلا
تعدد في العلة واما ان يتوقف على احديما بخصوصها فيمتنع ان يوجد المعلول الا بوجودها
فلا يكون الأخرى علة هف والحال مع العدم له القابلية اذا لم يكن خصوص شئ منهما شرطا
فلا تعدد في الشرط وما يظن من ان البناء يبقى بعد البناء فالمعلول يبقى بعد علته فقد
عرفت ان سببه الجهل بما هو علته حقيقة وكذلك ما يقال لا شك ان الأب له مدخل
في وجود الابن فهو اما فاعل لوجوده او شرط له مع ان الابن يبقى بعد الأب وكذا النار علة
فاعلية او شرط لسخونة الماء المتسخن بها مع بقاء السخونة بعدها فيبطل ما ادعيتموه
من ان المعلول لا يجوز ان يبقى بعد العلة فان الأب بارادة مخصوصة وحركة معينة علة
فاعلية او شرط ليتم به العلة التامة لحركة المني وحركة المني علة تامة لحصوله في الرحم ثم
حصوله فيه زمانا مع امور يتجدد هناك علة لاستعداده لقبول الصورة الانسانية
فيفيض عليه تلك الصورة من المبدأ الفياض فتصويره انسانا وبقاؤه انسانا له علة
اخرى غير الأب فلذلك جاز بقاؤه بعده وكذلك النار يجاورتها للماء بعد مدة يقبل
السخونة فيفيض السخونة عليها من المبدأ ومع وحدته يتحد المعلول للفاعل اذا كان واحدا
وان لم يكن له صفة ولم يكن فعله مشروطا بامر لم يجز عند الحكماء ان يصدر عنه الا شئ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)